

## بيان المؤهلات

يُقَدَّم هذا البيان، بالشروط المستوفية، المنصوص عليها في الفقرة 3 من المادة 36 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، من طرف البروفيسور بيوتر هوفمانسكي، وهو مُرَشَّح من جمهورية بولندا، لانتخاب القضاة للمحكمة الجنائية الدولية.

تنصّ المادة 36 (3) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، على يجب على كل مرشح في انتخابات المحكمة استيفاء المتطلبات التالية:

(1) يُختار القضاة من بين الأشخاص الذين يتحلون بالأخلاق الرفيعة، والحياد والنزاهة، وتتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة في دولة كلّ منهم للتعين في أعلى المناصب القضائية الفقرة 3 (أ)؛

يملك البروفيسور بيوتر هوفمانسكي المؤهلات المطلوبة في بولندا للتعين في أعلى المناصب القضائية. ففي عام 1996، تم تعيينه كقاضي الدائرة الجنائية التابعة للمحكمة العليا البولندية من قبل رئيس بولندا. ووفقا للمادة 22 من قانون المحكمة العليا البولندية، لا يمكن أن يعين قاضيا في المحكمة العليا إلا الشخص الذي لا تشوبه شائبة، والذي يمتلك حيادا ونزاهة لا يمكن التشكيك فيهما. وينبغي للمرشح أن يكون حاصلاً على أعلى مستوى من المعرفة القانونية والخبرة القضائية. وقد أثبت البروفيسور هوفمانسكي حريته في التفكير وفي العمل أثناء خدمته في المحكمة العليا البولندية. علاوة على ذلك، فقد كان رئيسا للجامعة لأكثر من 20 عاما، ويتمتع بالثقة والاحترام داخل الأوساط الجامعية؛

(2) كفاءة ثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، والخبرة المناسبة اللازمة، سواء كقاض أو مدّع عام أو محام، أو بصفة مماثلة أخرى، في مجال الدعاوى الجنائية (الفقرة 3 (ب) (1)).

يعدّ البروفيسور هوفمانسكي أحد أفضل الخبراء وأكثرهم خبرة في قانون الإجراءات الجنائية في بولندا. وهو المحرر والمؤلف المشارك في تعليق قانون الإجراءات الجنائية، الذي نُتُوّه به تنويها كبيرا. وهو أيضا رئيس تحرير نظام الإجراءات الجزائية الذي يُعدّ من الأعمال الأساسية.

وقد ألّف البروفيسور هوفمانسكي أكثر من 200 من المنشورات التي تتناول جوانب مختلفة من القانون الجنائي والإجراءات الجنائية. وهو يقوم أيضا بدور نشط جدا في مجال التشريع، ويعدّ خبيراً منذ فترة طويلة في البرلمان البولندي. وبوصفه نائبا لرئيس لجنة التدوين القانون الجنائي بين عامي 2009 و2013، صاغ نموذجا جديدا للإجراءات الجنائية البولندية بالتعاون مع اللجنة الفرعية التي يرأسها أيضا. وقد أصبح رئيسا للجنة منذ عام 2013.

و يملك البروفيسور هوفمانسكي تجربة عملية طويلة بوصفه قاضيا. ففي الفترة بين عامي 1994 و1996، كان يعمل في محكمة الاستئناف ببياليسنوك، ومنذ عام 1996، كان قاضي الدائرة الجنائية

التابعة للمحكمة العليا البولندية. وتشمل اختصاصات هذه الدائرة فحص الإحالات إلى النقض، والبث في المسائل القانونية التي تعالجها محاكم الاستئناف، وإعادة فتح الإجراءات في الحالات الأكثر خطورة.

علاوة على ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى أن البروفيسور هوفمانسكي لديه خبرة في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. فبين عامي 1992 و2008، كان محاضراً في المعهد الدولي لحقوق الإنسان، الذي نظّمته لجنة هلسنكي. وهو مؤلف مشارك في أول تعليق بولندي لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لعام 1950، ومؤلف للعديد من الأعمال المتعلقة بهذا المجال، ولاسيما بحماية حقوق المتهم وحقوق الضحايا (على سبيل المثال، أول كتاب بالبولندية حول العلاقة بين الاتفاقية والقانون الجنائي والإجراءات الجنائية)؛

(3) يجب أن يكون لدى كلّ مرشح للانتخاب بالمحكمة معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقلّ من لغات العمل بالمحكمة (الفقرة 3).

يتحدث البروفيسور هوفمانسكي اللغة الإنجليزية بطلاقة. كما يتحدث أيضا اللغة الألمانية جيداً. ولا تُنشر أعماله بالبولندية فقط وإنما تُنشر أيضا في المجلات المهنية الأجنبية وهو يلقي محاضرات كأستاذ زائر في أكبر الجامعات. وقد قام بتنظيم وقيادة مشروع بحثي دولي بعنوان "مذكرة بشأن أمر التوقيف الأوروبي وتنفيذها في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي." وهو يقود في الوقت الراهن مشروع بحث دولي مكرّس لاستخدام الأدلة التي يتم الحصول عليها خارج الإجراءات الجنائية.

إضافة إلى ذلك، تشرف حكومة جمهورية بولندا بالإعلان أن البروفيسور هوفمانسكي قد رُشّح لإدراجه في القائمة ألف، وفقا للمادة 36 (5) من نظام روما الأساسي. وفيما يتعلق بالمسائل المنصوص عليها في المادة 36 (8) (أ) (1) الى (3)، يمثل المرشح البولندي النظام القانوني الأوروبي/المدني الذي يستند إلى مبادئ القانون الروماني (1). ويتم ترشيحه من قبل دولة تنتمي إلى مجموعة دول أوروبا الشرقية. وبترشيح ذكر، تسعى حكومة جمهورية بولندا إلى ضمان توازن عادل بين الجنسين في تشكيل المحكمة (3)، حيث تمّ تحديد الحد الأدنى المطلوب من المرشحين في اثنين من القضاة المذكور.

وارسو، في 30 أيار/مايو 2014.